

Distr.
GENERAL

DP/FPA/1997/4
4 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقارير مراجعي الحسابات

١ - وفقا لما ينص عليه البند ١٧ - ١ (ج) من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تود المديرية التنفيذية أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى ما تم الإدلاء به من تعليقات وما تم اتخاذه من إجراءات، استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/5/Add.7). وبالإضافة إلى ما قام به مجلس مراجعي الحسابات من مراجعة للحسابات والمعاملات المالية الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، اضطلع المجلس أيضا بفحص ما يلي: (أ) تخطيط الصندوق للتنفيذ الوطني للمشاريع ودعمه وتقييمه؛ (ب) ترتيبات الصندوق بشأن خدمات الدعم التقني؛ (ج) الإجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع الإقليمية؛ (د) اختيار الصندوق للخبراء الاستشاريين وإدارة شؤونهم وتقييمهم.

٢ - ووفقا للبند ١٧ - ١ (ب) من النظام المالي للصندوق، قدمت إلى الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ في إطار الاستعراض السنوي المالي للصندوق لعام ١٩٩٥ (الوثيقة DP/FPA/1996/22 و Corr.1)، بيانات موجزة عن الأموال المخصصة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عام ١٩٩٥.

٣ - وتبين الوثيقة A/51/5/Add.7 في مرفقها إجراءات المتابعة التي اتخذت فيما يتعلق بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. ويرد أيضا استعراض لتنفيذ التوصيات السابقة وذلك في الفقرات ٧ إلى ٩ من تقرير الصندوق. ويرد في الجدول أدناه سرد للخطوات التي اتخذتها المديرية التنفيذية حتى الآن لمعالجة الشواغل والقضايا التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات في توصياته عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

التوصية

٤ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يأخذ علما بالتقرير المقدم من المديرية التنفيذية بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ على نحو ما وردت في الوثيقة A/51/5/Add.7.

الوضع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>تم الالتزام بهذا الشرط باستثناء حالة واحدة كان الرصيد فيها سالبا بمبلغ ٣ ٧٤٨ دولارا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. واتصلنا بالمنظمة القائمة بالتمويل من أجل السداد الفوري.</p>	<p>سوف يزيد الصندوق من جهوده من أجل الالتزام بهذا الشرط.</p>	<p><u>الصناديق الاستثمارية</u></p> <p>١ - ينبغي للصندوق أن يلتزم بصورة أوثق باشتراط الاضطلاع بأنشطة الصناديق الاستثمارية على أساس التمويل الكامل فقط (الفقرة ٥٢).</p>
		<p><u>التنفيذ الوطني</u></p>
<p>بدأ الصندوق في استعراض المبادئ التوجيهية القائمة والمتعلقة بالتنفيذ الوطني من أجل استكمالها وتنقيحها. وبالإضافة إلى ذلك، بادر الصندوق بإجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يضطلع أيضا بوضع مبادئ توجيهية</p>	<p>اعتبارا من ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، شكل الصندوق فرقة عمل بشأن السياسات والإجراءات من أجل مساعدة الصندوق في وضع وإصدار مبادئ توجيهية تتصل بعملياته في المستقبل. وسيتم في هذا الصدد إعداد دليل وورقة استراتيجية للتنفيذ الوطني. وسيعاد تصميم برامج تدريب الموظفين وفقا لذلك. ويشجع الصندوق أيضا على وضع إطار لإدارة البرنامج ضمن برامجه القطرية يعالج مسألة القدرات الوطنية وطرائق التنفيذ الوطني.</p>	<p>٢ - ينبغي للصندوق أن يجري تقييما أكثر اتساقا للاحتياجات القطرية بما يكفل له القدرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات بطريقة فعالة وجيدة التخطيط. كما ينبغي للصندوق أن يضع أهدافا استراتيجية للأخذ بنهج التنفيذ الوطني (الفقرتان ٦٨ و ٦٩).</p>
<p>سوف يتم الانتهاء من عملية تقييم برنامج الصندوق لتدريب الموظفين في وقت مبكر من عام ١٩٩٧.</p>	<p>قام مستشار أقدم في شؤون الإدارة باستعراض قدرة المكاتب الميدانية وذلك في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦. وسوف يقدم توصيات إلى إدارة الصندوق من أجل تعزيز المكاتب الميدانية. فضلا عن ذلك، يجري الاضطلاع بعملية تقييم لبرنامج الصندوق التدريبي.</p>	<p>٣ - ينبغي أن يحدد الصندوق دور ومسؤوليات الموظفين الميدانيين فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني ومن ثم تخطيط عمليات التدريب والموارد اللازمة لتزويد المكاتب الميدانية بما يتطلب نهوضها بواجباتها (الفقرة ٧٣).</p>
	<p>سوف تشرف فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات على وضع واستكمال جميع المبادئ التوجيهية ذات الصلة.</p>	<p>٤ - ينبغي للصندوق أن ينجز ويصدر مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار وتقييم المؤسسات التي سيعهد إليها تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني (الفقرة ٧٤).</p>

الوضع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
سيتم الانتهاء من التقييم الموضوعي ودراسة القدرة الاستيعابية بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧.	بادر الصندوق بإجراء تقييم موضوعي لطرائق الوكالات المنفذة من أجل تقييم المهام الإدارية والتقنية التي تضطلع بها الوكالات بغية مساعدة الصندوق على الاضطلاع بولايته. وسوف يجري الصندوق أيضا دراسة بشأن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما بين البلدان المستفيدة، وخاصة في افريقيا من أجل تحديد المعوقات والتوصية بالتدابير التشغيلية.	٥ - ينبغي للصندوق أن يقوم بتقييم التقدم الذي يحرز في تطبيق التنفيذ الوطني؛ والطرق المستخدمة لتعزيز القدرات الوطنية؛ وأن يقارن بين فعالية تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني والتنفيذ على صعيد الوكالات أو غيرها (الفقرة ٨٢).
ترتيبات خدمات الدعم التقني		
	سوف ينظر الصندوق، أثناء اضطلاعهم بمواصلة تطوير خطة العمل اللازمة لمجموعات الدعم القطري، والتقارير المرحلية نصف السنوية، في كيفية قياس أثر مجموعات الدعم القطري على البرامج والمشاريع.	٦ - ينبغي للصندوق أن يضع المؤشرات الملائمة لبناء القدرات وأثر مجموعات الدعم القطري على البرامج والمشاريع (الفقرة ٩٢).
يجري حاليا استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لخدمات الدعم التقني من جانب الوكالات المتخصصة على أن يتم إصدارها في وقت مبكر من عام ١٩٩٧.	تم تنقيح المبادئ التوجيهية بشأن خدمات الدعم التقني مع التركيز بشكل أقوى على الخبرة الفنية من المستوى الأول، أي الخبراء الاستشاريين الوطنيين، من أجل إشراكهم في عملية الدعم التقني.	٧ - ينبغي للصندوق أن يكتشف نطاق التوسع في استخدام الخبراء الاستشاريين لأداء دور للدعم القطري سعيا نحو الحصول على مهارات جديدة فضلا عن خفض التكاليف (الفقرة ٩٥).
يجري استعراض هذه المسائل سنويا من جانب فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن ترتيبات خدمات الدعم التقني.	شكل الصندوق وحدة ميدانية تحت الإشراف المباشر لنائب المدير التنفيذي (لشؤون البرنامج)، سوف تكفل قيام تنسيق أوثق بين احتياجات البلدان وموارد مجموعات الدعم القطري.	٨ - ينبغي للصندوق أن يحدد احتياجات البلدان وأن يستعرضها بصفة دورية وأن يكفل مواءمة موارد مجموعات الدعم القطري، تبعا لذلك (الفقرة ١٠١).

الوضع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
يجري حالياً وضع مسودة المبادئ التوجيهية التشغيلية على أن يتم إصدارها في وقت مبكر من عام ١٩٩٧.	سوف يكفل إنشاء وحدة ميدانية تحت الإشراف المباشر لنائب المدير التنفيذي (لشؤون البرنامج) التنسيق بين ميزانيات مكاتب مجموعات الدعم القطري لأغراض تحسين المقارنة بين التكاليف. وسوف يضع الصندوق أيضاً مبادئ توجيهية تشغيلية تعالج المسائل ذات الأولوية بالنسبة لهذه المكاتب من أجل بيان ما يتوقع منها بوضوح.	٩ - ينبغي للصندوق أن يستعرض التكاليف الجارية لمكاتب مجموعات الدعم القطري، وأن يمارس رقابة صارمة بما في ذلك وضع أهداف للأداء واتخاذ تدابير من أجل توفير المعايير التي على أساسها يمكن لهذه المكاتب أن تقارن بين تكاليفها (الفقرة ١٠٦).
إدارة المشاريع الإقليمية		
سيجري الاضطلاع ببعثات التقييم خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسوف يصدر التقرير النهائي خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧.	سوف يشمل التقييم الموضوعي لطرائق التنفيذ، الجاري حالياً، تقييماً لفعالية الوكالات المنفذة وسوف يزود الصندوق بالمعلومات اللازمة لتحسين عملية الاختيار.	١٠ - ينبغي للصندوق أن يولي مزيداً من الاعتبار لما إذا كانت وكالة معينة هي الأنسب لتنفيذ مشروع ما، وما إذا كانت جميع البدائل قد تم تقييمها وجرى اختيار النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة (الفقرة ١٢٢).
	قام الصندوق بدور أكثر إيجابية في ربط البرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ بالاحتياجات القطرية واضطلع بتنفيذ عملية جديدة لإجراء استعراض جماعي للمشاريع الإقليمية والأقاليمية من جانب لجنة استعراض البرامج التابعة للصندوق. وقد أثبت هذا النهج فعاليته في زيادة التكامل بين الأنشطة على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما أن محفل لجنة استعراض البرامج الذي تشارك فيه الشعب الجغرافية (المسؤولة عن الأنشطة القطرية) يتيح الفرصة للحصول على المشورة والتعليقات من حيث الانتفاع في نهاية الأمر بنواتج المقترحات ومدى أهميتها بالنسبة للبلدان.	١١ - يلزم أن يقوم الصندوق بدور أكثر إيجابية في عملية صياغة المشاريع، وتحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف العامة للصندوق وأهداف البرنامج المشترك بين الأقطار (الفقرة ١١٤).

الوضع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
	<p>سوف تكفل فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات الاضطلاع بعمليات تنقيح للمبادئ التوجيهية البرنامجية للصندوق بوصفها من المهام ذات الأولوية. وسيتم التأكيد على الاستعانة بدراسات خط الأساس وتحديد أهداف المشروع بشكل أوضح من حيث الكم والنوع.</p>	<p>١٢ - ينبغي للصندوق أن يستعين، حسب الاقتضاء، بدراسات خط الأساس لتحديد مدى الاحتياج إلى المشروع والمستفيدين المحتملين منه؛ وينبغي للصندوق، حسب الإمكان، أن يحدد أهداف المشروع بصورة واضحة من حيث الكم والنوع (الفقرة ١١٤).</p>
	<p>سيتم استعراض دور موظف المشروع في رصد الأنشطة بغية تعزيز مشاركته. وفضلا عن ذلك، تم وضع مسودة بالمبادئ التوجيهية التي تحدد دور كل وحدة في شعبة الشؤون التقنية والتقييم في رصد المشاريع الإقليمية. ونتيجة لذلك، يجري القيام بعملية أكثر انتظاما وسيكون من شأنها تحسين الدعم المقدم إلى المشاريع الإقليمية.</p>	<p>١٣ - ينبغي توفر مشاركة فعالة بقدر أكبر من جانب موظف المشروع في الحصول على أدلة مستقلة على تقدم المشروع وجودته، وما إذا كان يصل إلى المستفيدين المستهدفين وما إذا كانت الأهداف يجري تحقيقها (الفقرة ١١٨).</p>
		اختيار واستخدام الخبراء الاستشاريين
	<p>أصدر الصندوق في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ معايير لتوضيح اختصاصات الخبراء الاستشاريين. وفضلا عن ذلك، أصدر الصندوق في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قائمة مرجعية إلى جميع الشعب لإرشادها في إعداد واستعراض طلبات استئجار خدمات الخبراء الاستشاريين الدوليين. وتتضمن القوائم المرجعية بندا يتعلق بالاختصاصات.</p>	<p>١٤ - ينبغي لشعبة شؤون الموظفين بالصندوق أن تضع معايير واضحة لاختصاصات الخبراء الاستشاريين وأن تكفل الوفاء بهذه المعايير (الفقرة ١٢٦).</p>

الوضع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>سوف يشكل الصندوق فريقا عاملا مشتركا بين الشعب لاستعراض استخدام اتفاقات الخدمة الخاصة، بما في ذلك وضع، قائمة الخبراء الاستشاريين والاستخدام الموحد لخدماتهم، والتحديد القائم على التقييم التقني من جانب شعبة الشؤون التقنية والتقييم وعملية وإجراءات الاختيار، والمجالات والأعمال التي يمكن تطبيق اللامركزية بشأنها، وإدارة عقود اتفاقات الخدمة الخاصة، وتقييم الأداء، والتقدم بتوصيات من أجل التوظيف في المستقبل.</p>	<p>أصدر الصندوق تعليماته إلى مجموعات الدعم القطري والشعب الجغرافية لضمان إدراج أسماء جميع الخبراء والاستشاريين في القائمة الدولية وتحسين إدارة القائمة من جانب شعبة الشؤون التقنية والتعليم.</p>	<p>١٥ - ينبغي للصندوق أن يزيد من استخدام قائمته الدولية وأن يستكملها بمعلومات حديثة (الفقرة ١٣١).</p>
	<p>من شأن تحسين إدارة قائمة الخبراء الاستشاريين أن يساعد موظفي الصندوق في ضمان فحص أوسع للمرشحين لاتفاقات الخدمة الخاصة، وسوف يقوم الفريق العامل المعني باستخدام اتفاقات الخدمة الخاصة أيضا باستعراض اختيار الخبراء الاستشاريين الدوليين وتقييمهم.</p>	<p>١٦ - ينبغي للصندوق أن يستعرض إجراءاته المتعلقة باختيار الخبراء الاستشاريين لضمان القيام بفحص المرشحين على نطاق أوسع (الفقرة ١٣٣).</p>
	<p>سيعمل الصندوق على تنقيح نماذجه من أجل إدارة تقييم أداء الخبراء الاستشاريين على نحو أكثر إحكاما. وستكون هذه المسألة أيضا موضع استعراض آخر من جانب الفريق العامل المشترك بين الشعب على أن تكون القيادة في ذلك لشعبة شؤون الموظفين بالصندوق.</p>	<p>١٧ - ينبغي أن يطلب من الموظفين القائمين بالتقييم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى استكمال نماذج التقييم، وينبغي القيام، كحد أدنى، بتحديد أوجه القوة والضعف لدى الخبراء الاستشاريين (الفقرة ١٣٥).</p>